الأمم المتحدة

A/HRC/16/32

الجمعية العامة

Distr.: General
5 January 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٨/٩ والعوائق التي تحول دون تنفيذه، بما في ذلك تقديم توصيات لزيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه*

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٩ المعنون "التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان"، من الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار والعوائق التي تحول دون تنفيذه، بما في ذلك تقديم توصيات لزيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه. ويسلط هذا التقرير بإيجاز الضوء على أهم التطورات الأخيرة في هذا المجال.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.11-10130 080211 080211

الرجاء إعادة الاستعمال

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٩ المعنون "التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان" من الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار والعوائق التي تحول دون تنفيذه، بما في ذلك تقديم توصيات لزيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه. ويسلط هذا التقرير بإيجاز الضوء على أهم التطورات الأخيرة في هذا المجال.

٢- وتم تقديم معلومات بشأن الاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، المعقود في بروكسل يومي ١ و٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عملاً بقرارها ٢٠٢/٥٧. ويتضمن هذا التقرير (A/65/190) أيضاً معلومات عن نتائج الاجتماعين العاشر والحادي عشر المشتركين بين اللجان التابعة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولأول مرة لم يُعقد اجتماع الرؤساء في جنيف، والفكرة من ذلك هي تقريب هيئات المعاهدات من مستوى التنفيذ.

٣- وفي عام ٢٠١٠، عقدت هيئات معاهدات حقوق الإنسان ٢١ دورة بمنح مجموع الوقت الذي استغرقته ٦٨ أسبوعاً في جنيف ونيويورك (استغرقت كل دورة ما بين أسبوع واحد وأربعة أسابيع) تم خلالها استعراض ١٣٨ تقريراً من تقارير الدول الأطراف في جلسات عامة. وقد عقدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة دورة إضافية واحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وعقدت لجنة حقوق الطفل ثلاث دورات في غرف مقابلة ومددت لجنة القضاء على التمييز العنصري دوراتها لمدة أسبوع لمعالجة الكم المتراكم من التقارير التي لم ينظر فيها بعد. وتلقت هيئات المعاهدات خلال عام ٢٠١٠ ما مجموعه ١٤٧ تقريراً من الدول الأطراف، تضمنت ١٣ وثيقة أساسية موحدة.

٤- وواصلت هيئات المعاهدات عملها الرامي إلى وضع صيغة نهائية للمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بكل معاهدة لاستكمال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوثيقة الأساسية الموحدة. وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان مبادئها التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بكل معاهدة. واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نظامها الأساسي واعتمدت لجنة مناهضة التعذيب نظامها الأساسي المعدل. وواصلت هيئات المعاهدات ولا سيما لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وضع وتحسين وتنفيذ أساليب عمل جديدة مثل وضع قائمة للمسائل قبل تقديم التقارير، وصقل إجراءات متابعة الملاحظات الختامية والقرارات بشأن البلاغات الفردية. وقررت لجنة القضاء على التمييز العنصري أن يقوم المقرر القطري، بدلاً من إرسال قائمة بالأسئلة قبل انعقاد الدورة، بإرسال قائمة قصيرة بالمواضيع إلى الدولة الطرف المعنية بهدف توجيه الحوار وتركيزه بين وفد الدولة الطرف واللجنة أثناء النظر في تقرير الدولة الطرف. ولا تستوجب قائمة المواضيع هذه تقديم ردود خطية. وقررت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تحسين نموذج ملاحظاتها الختامية. واعتمدت كل من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحماية

حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم توصيات/تعليقات عامة جديدة. وواصلت هيئات المعاهدات والأمانة جهودها الرامية إلى تنسيق وتوحيد عملها، بما في ذلك من خلال الاجتماع المشترك بين اللجان الحادي عشر لهيئات معاهدات حقوق الإنسان الذي يستغرق ثلاثة أيام والاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات الذي يستغرق يومين.

٥- ونظرت هيئات المعاهدات والأمانة في نحو ٦٠٠ ١١ مادة من مواد المراسلة وتم تسجيل أكثر من ١٥٠ شكوى فردية جديدة تلقتها هيئات المعاهدات. ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في القرارات النهائية المتعلقة بنحو ١١٠ بلاغات واعتمدتها. وأصدرت ما يزيد على ٥٥ طلباً باتخاذ تدابير مؤقتة للحماية في حالات قد يؤدي فيها انعدام هذه الحماية إلى ضرر لا يمكن إصلاحه لمقدمي الالتماسات. وتابعت أيضاً أكثر من ٦٠ قراراً خلصت فيها اللجان المذكورة إلى ثبوت انتهاكات للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦- وعقدت ٦ اجتماعات للدول الأطراف في جنيف أو نيويورك خلال عام ٢٠١٠، وذلك بشكل رئيسي لإجراء انتخابات لملء المقاعد التي شغرت بانتهاء ولايات شاغليها (اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل). وفي حالة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، ارتفع عدد أعضائها إلى ٢٥ عضواً بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف الخمسين، وبالتالي انتخب اجتماعها للدول الأطراف خبراء أيضاً لملء المقاعد الجديدة. وتوسعت العضوية في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من ١٢ إلى ١٨ عضواً بعد أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف الـ ٦٠. وخلال عام ٢٠١٠، عقدت هيئات معاهدات حقوق الإنسان أيضاً ثلاثة اجتماعات غير رسمية مع دول أطراف كان الحضور فيها واسع النطاق وأتاحت فرصة للدول الأطراف وهيئات المعاهدات لمناقشة أحدث التطورات في عمل هيئات المعاهدات، فضلاً عن مسائل أخرى تحظى باهتمام مشترك، وخاصة الجهود التي تبذلها هيئات المعاهدات لتحسين أساليب عملها (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب). وعقد الفريق العامل المفتوح العضوية التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء تقديم البلاغات، اجتماعاً في الفترة بين ٦ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٧- وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتحديث أداة التدريب (قرص فيديو رقمي) على عمل هيئات المعاهدات، المعنون "التعريف بحقوق الإنسان" المتاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وإلى جانب الدعم التقليدي الذي تقدمه المكاتب القطرية إلى هيئات

المعاهدات، واصلت شعبة معاهدات حقوق الإنسان التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ دعم عدد من الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات ودورات التدريب بطلب من الدول الأطراف، وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فيما يتعلق بالوثيقة الأساسية المشتركة والمبادئ التوجيهية لمعاهدات محددة، وعملية الإبلاغ، والبلاغات الفردية ومتابعة التوصيات في البحرين وبيرو وبيلاروس وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والرأس الأخضر والسنغال والصين وقطر وكازاخستان والمكسيك وهونغ كونغ واليابان. كما قدم موظفو الشعبة التدريب أو عرضوا ما قامت به هيئات المعاهدات من عمل في مناسبات محددة بطلب من منظمات إقليمية مثل مجلس أوروبا وإدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها المتخصصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٨- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالتعاون مع اللجنة التوجيهية الدولية لحملة التصديق على الاتفاقية. وناقش المشاركون أوجه التحسن القانوني والاجتماعي والعملي في حماية المهاجرين وسياسات الهجرة بعد التصديق على الإتفاقية؛ والعلاقة بين الهجرة الدولية، والتنمية وحماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين؛ وتطبيق وإمكانية تطبيق المعايير المنصوص عليها في الاتفاقية، والآفاق الحالية والمستقبلية للتصديقات المقبلة.

٩- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان احتفالاً لمدة يوم واحد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لإحياء ذكرى الدورة المائة للجنة المعنية بحقوق الإنسان. وفي هذه المناسبة، وُجهت دعوات إلى الدول الأطراف وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية والأوساط الأكاديمية للانضمام إلى أفراد اللجنة لإجراء مناقشات بشأن أهم المواضيع التالية: تحديد أهم المنجزات وإجراء تقييم لها، وللقيود والتحديات التي تواجهها اللجنة؛ تقييم مدى تنفيذ العهد في مختلف مناطق العالم، مع سرد أمثلة على أوجه التقدم وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالأنشطة المقبلة للجنة.

١٠- وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقد الاجتماع الحادي عشر المشترك بين لجان هيئات معاهدات حقوق الإنسان في جنيف. ودُعي إليه ممثلان اثنان من كل هيئة من هيئات المعاهدات. وشمل جدول أعمال الاجتماع المشترك بين اللجان المسألة التالية: إعداد وتحليل قوائم المسائل التي ستتناول، بما في ذلك قوائم القضايا المعروضة قبل تقديم التقارير (تقارير مستهدفة/مركزة على مواضيع محددة)، مع مراعاة تطبيق الوثيقة الأساسية المشتركة والمبادئ التوجيهية للإبلاغ المتعلقة بمعاهدة محددة. ويرد التقرير الكامل

للاجتماع وتقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم الثاني والعشرين في الوثيقة A/65/190.

١١- وقد دفع التوسع الملحوظ في نظام هيئات المعاهدات المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مطالبة جميع أصحاب المصلحة بإعادة التفكير في مستقبل هيئات المعاهدات بتقديم أفكار مبتكرة وإبداعية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبرزت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان، ضمن جملة أمور، أهمية هيئات المعاهدات لا سيما آلياتها لتقديم التقارير والشكاوى الفردية، وكذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل. وشددت على أن نجاح نظام حماية حقوق الإنسان بشكل عام، وهو ما تجلى في زيادة عدد صكوك حقوق الإنسان وما يقابلها من هيئات رصد، بالإضافة إلى زيادة امتثال الدول الأطراف لالتزامات تقديم التقارير، أدى إلى زيادة الطلب على هيئات المعاهدات وعلى المفوضية. وذكرت إنه بالرغم من أن النجاح مرحب به وجدير بالتشجيع إلى أقصى حد، فإنه ينبغي للدول الأطراف أن تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان وينبغي لغيرها من أصحاب المصلحة أن يشرعوا في عملية تفكير في الكيفية التي يمكن بها تفعيل وتعزيز نظام هيئات المعاهدات لتحقيق تنسيق أفضل فيما بين هذه الآليات وفي تفاعلها مع الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. ووجهت المفوضة السامية نداء مماثلاً أمام الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٢- وأجرت سلسلة من المشاورات نظمها أصحاب المصلحة كرد مباشر على نداء المفوضة السامية، وأسفرت عن اعتماد بيانات تضمنت مقترحات شتى لتعزيز وتفعيل نظام هيئات المعاهدات. وعقدت هذه الاجتماعات في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لأعضاء هيئات المعاهدات، بمبادرة من جامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وفي مراكش في حزيران/يونيه ٢٠١٠، للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب؛ وفي بوزنان، ببولندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لرؤساء هيئات المعاهدات، استضافته جامعة بوزنان وحضره خمسة رؤساء. وفضلاً عن ذلك، وبعد مرور سنة واحدة على بيان دبلن، قدمت ٢١ منظمة غير حكومية رسالة مكتوبة إلى المفوضة السامية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تضمنت اقتراحات متعددة لتعزيز نظام هيئات المعاهدات. وستدعى الدول الأطراف من قبل المفوضة السامية ورؤساء هيئات المعاهدات إلى المشاركة في مشاورة للخبراء التقنيين ستعقد في ربيع عام ٢٠١١.

١٣- ومن المزمع أيضاً عقد سلسلة أخرى من المشاورات سينظمها أصحاب المصلحة، مثل كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، تنظم المفوضية سلسلة من المشاورات ليوم واحد لأعضاء هيئات المعاهدات تعقد بالقرب من جنيف خلال انعقاد دورة كل واحدة من هذه الهيئات. وترمي هذه المشاورات إلى إتاحة

المجال لخبراء اللجنة للتفكير بشكل إبداعي في سبل تعزيز وتفعيل أساليب عمل هيئات المعاهدات والتفكير في مستقبل هذا النظام. وستسمح هذه المشاورات أيضاً لأعضاء اللجنة بإجراء مناقشة مسبقة بشأن بنود جدول أعمال الاجتماع المشترك بين اللجان. وستجمع المشاورات، عندما يكون ذلك ممكناً، بين لجنتين اثنتين إذا تزامنت فترة انعقاد دورتيهما. ورداً على الطلبات بتخصيص وقت إضافي للاجتماع في عام ٢٠١٠[(١)]، طلبت الجمعية العامة في عدد من القرارات من الأمين العام تقديم مقترحات ملموسة وملائمة بشأن هيئات معاهدات حقوق الإنسان لتحسين فعاليتها وتحديد نواحي الكفاءة في أساليب عملها واحتياجاتها من الموارد بغرض إدارة أعباء عملها على نحو أفضل، على أن تؤخذ في الاعتبار القيود المتعلقة بالميزانية ويراعى تفاوت الأعباء الملقاة على كل هيئة من هيئات المعاهدات.

١٤- وتتطلع المفوضة السامية إلى تتويج عملية التفكير هذه. وتنوي تجميع نتائج عملية التفكير هذه وتقديمها إلى خبراء هيئات المعاهدات، والدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، في وقت مناسب في عام ٢٠١١.

---

(١) لمزيد من المعلومات، انظر مذكرة الأمين العام بشأن تقييم مدى استفادة هيئات معاهدات حقوق الإنسان من الوقت الإضافي المخصص للاجتماع (A/65/317).